



# قضايا للمناقشة قضايا للمناقشة قضايا للمناقشة قضايا

## الصحة الإنجابية: ضرورة صحية منسية في حالات الطوارئ الإنسانية

بقلم: سامانثا غاي

في الوقت الذي كان فيه الطعام والماء والرعاية الصحية الأولية بانتظار جميع اللاجئين الهاربين من كوسوفو، كانت الاستعدادات المتعلقة بالصحة الإنجابية محدودة للغاية. وتكشف الدروس المستفادة من أوضاع اللاجئين على مستوى العالم بصورة واضحة عما يمثلته إغفال احتياجات الصحة الإنجابية من تهديد لحياة الكثيرين. ومن المؤسف، أن يُنسى هذا العنصر الأساسي من عناصر الإغاثة في حالات الطوارئ بصورة شبه كاملة مرة أخرى.

لقد وفرت بعض الوكالات الرعاية الصحية للأمر وطفلها التي تعد الناحية التقليدية للصحة الإنجابية، للاعتقاد السائد بأنها الحاجة الوحيدة التي تناسب أوضاع اللاجئين. ولكنها أغفلت في الوقت نفسه عناصر أخرى لهذا الجانب من الطب، مثل تنظيم الأسرة، وعلاج الأمراض الإنجابية، وطوارئ التوليد، والوقاية من عواقب العنف الجنسي ومداواتها، ورعاية الأمومة.

وكان من جراء النقص في الخبرة التنظيمية وقيود التمويل وضالة الوعي بالإجماع الدولي على سياسة الصحة الإنجابية، أن هذا الجانب الصحي الهام لم يحظ بالاهتمام المطلوب. كما لاحظ المراقبون انعدام الرغبة في النهوض بمسؤوليته لدى الأفراد والمؤسسات على المستويين الميداني والتخطيطي. وقد أبرزت التجارب التي مر بها غالبية لاجئي كوسوفو في ألبانيا بصورة لا تخطئها العين العواقب العملية لتواني المؤسسات عن توفير برامج رعاية الصحة الإنجابية.

إن أزمات الطوارئ لا تقلل الحاجة إلى الخدمات الصحية الخاصة بالوظائف الإنجابية، بل تفرض المزيد من الأعباء، إذ يتحول كل من تنظيم الأسرة، وعلاج الأمراض التناسلية، وطوارئ التوليد، وخدمات رعاية الأمومة إلى مسائل ملحة. وكانت لاجئات كوسوفو يطالبن صراحة بخدمات ريفية المستوى من الصحة الإنجابية. وأفادت اللاجئات، وكذلك أعضاء اللجان الصحية في المخيمات، أن مؤسسة ماري ستوبس الدولية (MSI) كانت أول منظمة تناقش همومهم بشأن هذا الجانب الصحي. ولم تخف النساء في المخيمات وفي مستوصف تيرانا رغبتهم في الاستمرار في تلقي خدمات الصحة الإنجابية التي اعتدن عليها. وقد أيد إداريو المخيمات واللجان الصحية على حد سواء مطالب النساء بشأن ضرورة

توفير خدمات شاملة من هذا النوع. ومع ذلك، هناك ما يشير إلى تجاهل المنظمات غير الحكومية لمطالبهن بدرجة كبيرة. ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل احتجت إحدى المنظمات الصحية غير الحكومية الدولية على وجود مؤسسة ماري ستوبس الدولية. وفي مخيمات أخرى، قاومت المنظمات غير الحكومية إنشاء خدمات الصحة الإنجابية. ولكن الجهود التي واصل فريق مؤسسة ماري ستوبس الدولية تقديمها كانت سبباً في التصديق على قرار توفير الرعاية الصحية الإنجابية بالرغم من معارضة الوكالات الأخرى. وعندما توقف تقديم تلك الخدمات في أحد المخيمات، أبدى لاجئو كوسوفو، نساءً ورجالاً، عدم استعداد للانتظار حتى ينتهي العمل في المرحلة الثانية من تدخلات الصحة الإنجابية المقترحة من الوكالات الأخرى، وكان أن توجهت مجموعة منهم من المخيم إلى المدينة المجاورة حيث طالبوا بالسماح لمؤسسة ماري ستوبس الدولية باستئناف نشاطها في تقديم خدمات الصحة الإنجابية.

ومن ضمن واجبات المسؤولين الصحيين توفير أرقى مستويات الرعاية المستطاعة لمن يقومون على خدمتهم. وبهذه المناسبة، لا يجب أن يغيب عن البال أن صحة الوظائف الإنجابية من حقوق الإنسان الأساسية، وأن الحرمان من خدماتها بمثابة انتهاك لتلك الحقوق. وتتوافر دلائل واضحة على أن وكالات كثيرة تتجاهل الاحتياجات الصحية الإنجابية للاجئين الموجودين في ألبانيا بالرغم من التوصيات الصريحة الصادرة من برنامج المركز الدولي للسلم والتنمية (ICPD) بهذا الخصوص، والمتضمنة في دليل الوكالات الميداني<sup>١</sup>، والأهم من كل ذلك ما يطالب به اللاجئون أنفسهم.

وقد يستشهد معارضو توفير خدمات الصحة الإنجابية للاجئين بالحاجة إلى التعامل مع قضايا أخرى أكثر إلحاحاً منها مثل تفشي الأوبئة، بالرغم من عدم ظهور أمراض معدية ذات شأن أثناء أزمة كوسوفو وعدم ارتفاع معدلات الوفاة. من هنا تتضح أهمية التساؤل عن سبب عدم توفير خدمات للصحة الإنجابية. لقد وزعت المنظمات غير الحكومية<sup>٢</sup> ووزارة الصحة الألبانية أطقماً من معدات الصحة الإنجابية<sup>٣</sup> في مرحلة مبكرة من الأزمة مما أثار حملة انتقادات، لاسيما من العناصر الكاثوليكية المتشددة. بيد أن هذه الخطوة الأولى باتجاه توفير هذا النوع من الرعاية، لم تتبعها أية تحركات أخرى لتوفير برامج شاملة لهذا النوع من الخدمات الصحية من خلال منافذ خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

هذا، ولا تزال مؤسسة ماري ستوبس الدولية ماضية في توفير خدمات الصحة الإنجابية للاجئين المتبقين في ألبانيا فضلاً عن مساهمتها في تدعيم النظام

الصحي المحاصر من كل جانب. وتعمل وكالات أخرى في المنطقة على توفير خدمات الصحة الإنجابية منها: منظمة «كبير» في مقدونيا وكوسوفو، ولجنة الإنقاذ الدولية التي فرغت لتوها من مهمة تقييم الاحتياجات النفسية الاجتماعية في كوسوفو.

إن صحة الوظائف الإنجابية ليست ترفاً أو مسألة اختيارية، بل ينبغي دمجها في إطار الرعاية الصحية الأساسية في الوقت المناسب. وليس ثمة مبرر لتأجيل توفير خدماتها أو إغفالها حتى لو كانت تتطلب ترتيبات أو موارد خاصة.

سامانثا غاي مديرة مبادرة الصحة الإنجابية  
للاجئين في مؤسسة ماري ستوبس الدولية.  
البريد الإلكتروني: [sam.guy@stopes.org.uk](mailto:sam.guy@stopes.org.uk)  
موقع الإنترنت: [www.maristopes.org.uk](http://www.maristopes.org.uk)

ملحوظة: نشرت مجلة شبكة اللاجئين، السلف السابق لنشرة الهجرة القسرية في عدد صادر في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥، مقالاً عن «المرأة والصحة الإنجابية». ومقالات ذلك العدد متوفرة في موقع نشرة الهجرة القسرية للإنترنت: [www.fmreview.org](http://www.fmreview.org)

١ يوجد «دليل الوكالات الميداني بشأن الصحة الإنجابية في حالات اللاجئين» باللغة الإنكليزية، وتستصدر طبعات منه باللغات الفرنسية والإسبانية والبرتغالية والروسية. ويوسع الوكالات التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية للاجئين أو النازحين داخل وطنهم الحصول عليه بالمجان من مكاتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، كما يمكن الحصول عليه من خلال ٣٣ وكالة مشاركة عن طريق موقع الإنترنت للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين: [www.unhcr.ch](http://www.unhcr.ch)

٢ رابطة تنظيم الأسرة الألبانية، أطباء العالم، ومؤسسة ماري ستوبس الدولية.

٣ أعدت وكالة تنظيم الأسرة التابعة للأمم المتحدة «طاقم الصحة الإنجابية» الخاص بحالات الطوارئ لتسهيل توصيل خدمات الصحة الإنجابية في الوقت المناسب وبصورة مناسبة أثناء المرحلة العاجلة الأولى من أزمات الطوارئ ولتخطيط الخدمات مع تطور الموقف.

## المصالحة في كوسوفو

انتهت دراسة قامت بها أخيراً اللجنة الدولية للإنقاذ لتقييم الاحتياجات النفسية في منطقة كوسوفو إلى أن «المصالحة بين الأعراق، وإن كانت هدفاً جديراً بالبناء في الأجل البعيد، إلا أنها أمر متعذر في الوقت الراهن في كوسوفو الغارقة في الأمهات والتي تمر بنزعات الكراهية والرغبة في الانتقام من الصرب... فما من أحد من أبناء كوسوفو يتحدث عن المصالحة... حيث باتت الكراهية قاعدة مقبولة». ويوصي التقرير ببرامج لإرساء روح التسامح بين أبناء الأعراق المختلفة. يمكنكم زيارة موقع اللجنة على شبكة الإنترنت: [www.intrescom.org/psychosocial.html](http://www.intrescom.org/psychosocial.html)

# قضايا للمناقشة قضايا للمناقشة قضايا

## حالات الطوارئ الإنسانية وأهداف تؤدي لإصلاحها

بقلم: الفريق المتقاعد أوبالي كارونارنتي، سري لنكا

لقد أثار اشتراك العسكريين في الطوارئ الإنسانية جدلاً كبيراً أثناء وبعد هذا النوع من العمليات، وكانت حدة الخلاف تزداد كلما ازدادت صعوبة العملية. ويتضح من التقييم المحايد لهذه المواقف أن نفس نقاط الخلاف تظهر المرة تلو الأخرى، مثل: إنعدام الثقة المتبادلة، وسوء التنسيق، وعدم التعاون، وغياب العمل الجماعي المشترك. وكل تلك العوامل تعوق كفاءة المشروع المزمع تنفيذه مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حرمان اللاجئين من الإنصاف في معاملتهم. وبالإمكان إنجاز الكثير لو تعاون كل الفرقاء الموجودين على الساحة.

كان من ضمن نتائج انتهاء الحرب الباردة تراجع الدور التقليدي للجيش وإيكال أدوار جديدة إليها. لذلك، لا مناص من قيام العسكريين في المستقبل بدور هام في حالات الطوارئ الإنسانية. بل ليس من المستبعد أن تصاف «الطوارئ الإنسانية» و«حماية البيئة» إلى المهام الأمنية «الخفيفة» التي يضطلع بها العسكريون، إلى جانب مهامهم الأمنية «الثقيلة» مثل شن الحروب ومكافحة الإرهاب.

وليس هناك مجال لمناقشة أي جهة أصلح من الأخرى للقيام بالجهود الإنسانية عند أخذ الخبرة في الاعتبار. فالخدمات الجليلة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية لتخفيف معاناة اللاجئين ينهض عليها ألف دليل ودليل. بيد أن هناك مخاوف حقيقية لدى المنظمات غير الحكومية من أن تتعرض مبادئها للخطر في حالة دخول العسكريين للحلبة. ومما يضاعف من تلك المخاوف، ميل العسكريين إلى الاستعراض وبراعتهم في الدعاية. ولكن أزمات الطوارئ المعقدة بحاجة إلى تدخل الوكالات الإنسانية والعسكريين على حد سواء. لذلك تتضح أهمية التنسيق بين الجهتين لضمان نجاح العملية. وعلى كل من الطرفين تعلم احترام قدرات الطرف الآخر وسد أي ثغرات لديه. كما أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين خير مؤسسة تقوم بالتنسيق بين الجهتين. وقد لعبت هذه الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة دوراً رئيسياً في معظم عمليات الطوارئ الإنسانية بالرغم من أنها في بعض الأحيان تتخذ كبش فداء لقصور وفشل

الحكومات. إن المكانة السامية للمفوضية العليا ودورها النافع أمر يجب التسليم به، كما يجب منحها كل ما تحتاجه من تدعيم لتقويتها وزيادة فعاليتها.

هذا، وقد آن أوان التخلص من المنظمات غير الحكومية «الصورية» التي تسيء إلى سمعة الوكالات الأخرى وتضعف الثقة فيها نتيجة لذلك. ولا شك أن السماح بالعمل للمنظمات غير الحكومية التي تدعوها المفوضية العليا فقط سوف ينحّي مشكلات المنظمات غير الحكومية المشوهة عن الساحة. وعند إعادة تقييم العمليات السابقة، يتضح أن المصالح السياسية الخاصة قد ألحقت أضراراً جسيمة بالجهود الفذّة التي بذلها العسكريون والمنظمات غير الحكومية على حد سواء. كما أن عدم التحديد الدقيق للصلاحيات وسوء توزيع الأموال وإضفاء طابع قومي على المخيمات، كلها عوامل ساهمت في تدني المعايير الرفيعة المتوقعة من الوكالات المسند إليها إدارة العمليات. وإذا كان تفضيل الدول التعاون مع جيوشها أمراً مفهوماً، فإن إضفاء طابع قومي على المخيمات أمر غير مرغوب فيه وله آثار سلبية على عملية اللجوء والإيواء برمتها. وجدير بالذكر، أن قرار إرسال الجيوش «بعد فوات الأوان» وسحبها قبل انتهاء الأزمة» قد سبب متاعب لا تحصى للمستغلين بالإغاثة فضلاً عن آثاره السيئة على رعاية اللاجئين. لذلك، يفضل أن تتخذ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين هذه القرارات بالتشاور مع وكالات الإغاثة الرئيسية.

كما ينبغي وضع معايير موحدة واتباعها، وتشجيع التعاون لضمان حصول اللاجئين على معاملة أفضل. وينبغي ألا ننسى أن مصلحة اللاجئين هي أول ما ينبغي أخذه في الحسبان.

إن تحسين العلاقات بين العسكريين والمنظمات غير الحكومية سيؤدي بالضرورة إلى ظهور تعاون وتنسيق وكفاءة أفضل في حالات الطوارئ الإنسانية. والتدابير المذكورة أدناه سوف تساعدنا إلى حد بعيد على إيجاد حلول لمشكلات لم نستوعب بعد الدروس المستفادة منها ومازق نصادفها المرة بعد المرة:

● الاستعانة بالمؤسسات القائمة، مثل معهد التدريب التابع للأمم المتحدة في أيرلندا، ومركز دراسات اللاجئين في كندا، للقيام بدورات تدريبية لمجموعات منتقاة من العسكريين وأعضاء المنظمات غير الحكومية بشأن مواضيع من ضمنها: التخطيط في حالة الطوارئ، والمرافق الصحية، واختيار مواقع

المخيمات، وتدوين الحسابات، ومزايا العمل الجماعي. وعلى أن يكون الهدف من التدريب تحقيق معايير موحدة في جميع المخيمات، وإعداد منسقين ميدانيين بعيدي النظر للعمليات القادمة، وإعداد ونشر دليل للموظفين يحتوي على الموضوعات السالفة الذكر.

- تأسيس مراكز لتنسيق الطوارئ الإنسانية على أن ينشأ مركز في كل قارة تحت إشراف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وظيفته التخطيط والتنسيق في حالات الطوارئ تحسباً للعمليات القادمة.
- الاستعانة بموظفي المنظمات غير الحكومية والعسكريين (الموجودين بالخدمة والمتقاعدين) الذين ساهموا بصورة مشرفة في العمليات السابقة في مدارس التدريب ومراكز التنسيق.
- تغطية متساوية بالوسائل الإعلامية المقروءة والإلكترونية لأنشطة كافة الفرقاء بغض النظر عن جنسيتهم أو مركزهم في المنظمات.
- تكليف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتوزيع وتخصيص الأموال الممنوحة من وكالات الإغاثة الدولية والجهات المانحة حتى تتولى توزيع الحصص بين المنظمات غير الحكومية المشاركة.

ومن المتوقع أن يطلب من العسكريين والمنظمات غير الحكومية أثناء العقد المقبل القيام بعمليات «حماية البيئة». لذلك، من المحبذ جداً التذكير بإعداد مبادئ توجيهية وتعليمات بهذا الشأن.

### من الدراسات التقييمية

صدر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في سويسرا دراسة جديدة بعنوان «أزمة اللاجئين في كوسوفو» دراسة مستقلة تقيّم استعداد وتجاوب المفوضية مع هذه الحالة الطارئة. صفحة ١٥٠. شباط/فبراير ٢٠٠٠ (مع ملاحق أضيفت في آذار/مارس ٢٠٠٠)

للسنسخة الإنكليزية الرجاء مراجعة هذا الموقع على شبكة الإنترنت:

[www.unhcr.ch/evaluate/kosovo/toc.htm](http://www.unhcr.ch/evaluate/kosovo/toc.htm)